

اعتماد إسرائيل المتزايد على المساعدات الأمريكية ١٩٦٧ - ١٩٧٤

لم تكن حرب ١٩٦٧ العامل الوحيد الذي أدى الى ازدياد المساعدات والقروض الأمريكية الى إسرائيل . كان هنالك عامل حاسم هو تصاعد الكفاح المسلح الفلسطيني وحرب الاستنزاف العربية . لقد شهدت المساعدات ارتفاعا هائلا خلال السنوات الأخيرة ، لم يسبق لها مثيل منذ قيام إسرائيل . فقد حصلت إسرائيل من الولايات المتحدة على شكل مساعدات وقروض ما بين ١٩٦٨ و ١٩٧٢ حوالي ١٨٢ مليار مليون دولار أي ما يزيد على ما تلقتة طوال عشرين عاما من الولايات المتحدة من ١٩٤٨ الى ١٩٦٨ ، أي حوالي ١٧٤ مليار دولار (٢٢) . كما يظهر بوضوح أكثر اعتماد الكيان الصهيوني المتزايد على الولايات المتحدة الأمريكية بتغير تركيب التحويلات المالية من الخارج الى إسرائيل . فقبل حرب حزيران ١٩٦٧ ، كان أكثر من ٧٠ ٪ من المبالغ التي حصلت عليها من الخارج على شكل مساعدات وهبات . أما اليوم ، ومع تزايد النفقات العسكرية التي يتطلبها الوضع في المنطقة ، بلغت القروض حوالي ٥٠ ٪ من مجمل الرساميل الأجنبية (٢٣) . وحصلت إسرائيل على معظم هذه القروض من الامبريالية الأمريكية التي قدمت لها في العام ١٩٧٠ قرضا بقيمة ٥٠٠ مليون دولار ، في حين لم تتلق منها الا ٩٢ مليون دولار عام ١٩٦٩ (٢٤) .

وأكدت حرب تشرين الاول ١٩٧٣ ارتباط إسرائيل ارتباطا دقيقا بالامبريالية الأمريكية واعتمادها اعتمادا كلياً عليها . أن الضربة التي وجهت للامبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني في حرب تشرين الاول ١٩٧٣ جعلت الولايات المتحدة تستأنف مساعداتها الضخمة لإسرائيل لتغيير موازين القوى لصالحها في المنطقة . ولا يمكن لكل التحركات الأمريكية في المنطقة العربية أن تخدع القوى الثورية الفلسطينية والعربية ، فالمساعدات الأمريكية الهائلة لإسرائيل بعد حرب اكتوبر هي بمثابة إعادة الهينة العسكرية في المنطقة للكيان الصهيوني . لقد حصلت إسرائيل بعد حرب تشرين الاول على ٢٢ مليار دولار لتمويل شراء الأسلحة ، منها مليار ونصف مليار على شكل منحة والبقية كقروض ، أي ما يوازي تقريبا المساعدات والقروض التي تلقتها من الولايات المتحدة من ١٩٤٨ حتى ١٩٧٢ . وسيصل المبلغ الاجمالي للمساعدات الأمريكية في نهاية الامر الى ٣ مليارات دولار تقريبا ، بما في ذلك المنح والقروض . وعلاوة على هذه المساعدات ، طلبت الحكومة الإسرائيلية من وزير المال الأمريكي ، وليم سايمون ، أثناء زيارته لإسرائيل في تموز ١٩٧٤ ، تخصيص مبلغ مليار ونصف مليار دولار سنويا وفي صورة دائمة ، لتمويل مشتريات إسرائيل من الأسلحة من الولايات المتحدة (٢٥) .

ومن جهة أخرى ، يبدو من الازمة الاقتصادية الخائفة الحالية في إسرائيل ، أن الاستثمارات الأجنبية قد هبطت بشكل ملحوظ بعد حرب تشرين الاول ١٩٧٣ . فالوضع الاقتصادي والسياسي في إسرائيل بعد الحرب الأخيرة ، لا يمكن ان يشجع رجال الاعمال الاجانب على استثمار أموالهم في الكيان الصهيوني . لقد رأينا ان هؤلاء المستثمرين يطالبون بضمانة لاموالهم ، وترتكز هذه الضمانة ، قبل كل شيء ، على ضرورة تحويل ميزان القوى لصالح إسرائيل . ويتصور العدو الصهيوني اليوم بأن شن حرب جديدة على العرب هو بمثابة إعادة الثقة للمستثمرين الاجانب ! ولواجهة الوضع الاقتصادي بعد حرب اكتوبر ، ركزت إسرائيل ، أثناء زيارة سايمون ، على ضرورة تقوية التعاون الاقتصادي بينها وبين الولايات المتحدة ، عن طريق جذب الاستثمارات الأمريكية . وبحث خلال الزيارة في مشروع لتشجيع هذه الاستثمارات بحجم واسع في إسرائيل . ولذلك تم الاتفاق على تشكيل ٤ لجان : الاولى للاستثمارات ، الثانية